

بلدية السمقانية

الى مستوصف الضيعة بالإضافة الى بعض الادوات الطبية الى مستشفى عين وزين ومستشفى العرفان.

١٠. واصلت اهتمامها بفريق الكشاف وقدمت له المساعدات المالية والمعدات الكشفية بما فيها حرامات وحقائب.

١١. أقامت البلدية بمشاركة أهل البلدة حفلة فنية ساهرة قدمت فيها وصلات غناء من بعض مواهب البلدة، كما قدمت المآكل اللذيذة للحاضرين.

١٢. تأهيل مدخل البلدة وغرس جانبية بالأشجار الجميلة والورود.

أما المشاريع التي تنوي البلدية القيام بها في المستقبل القريب فهي:

١. إعادة تأهيل ساحة البلدة وفق خطة يعمل على إعدادها فريق من المهندسين بالاشتراك مع المجلس البلدي.

٢. تكملة بناء دار البلدة.

٣. إنشاء دار مكتبة ثقافية تتيح للمواطنين وبخاصة جيل الشباب منهم، فرصة المطالعة والتزود بالثقافة والمعرفة، فضلاً عما تتيحها المكتبة من مناسبات للقاء الشباب ومشاركة بعضهم بعضاً تبادل الآراء ووجهات النظر في كل ما يتعلق بهموم بلدتهم ومنطقتهم فضلاً عما يعينهم من شؤون الوطن وحقوقهم عليه وواجباتهم نحوه.

٤. تأسيس نادٍ ثقافي رياضي اجتماعي يكمل دور المكتبة وبعد الشباب لاكتساب قدرات عقلية وبدنية في جو أهلي حافل بالمحبة والتفاهم.

٥. متابعة مهمة شق الطرقات العامة وتأهيلها.

٦. إنشاء مدافن عامة للبلدة الأمر الذي يخفف من انتشار المدافن الخاصة لا سيما تلك المحاذية للبيوت السكنية.

٧. دراسة وتأهيل طريق بعقلين السمقانية بمساعدة اتحاد بلديات الشوف السويجاني لما لهذه الطريق من فائدة للطلاب المنتقلين الى تكميلية بعقلين الرسمية.



بيت أثري قديم

موقعها: واحدة من بلدات إتحاد الشوف السويجاني التسع وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة الإتحاد.

حدودها: يحدها من الشرق عين وزين ومن الجنوب الشرقي الجديدة ومن الجنوب الغربي عترين ومن الشرق بعقلين ومن الشمال بيت الدين.

مساحتها: ٥٧٧ هكتار

عدد سكانها المقيمين: ٢١٢٥ نسمة

عدد سكانها الدائمين والموسميين: ٩١٠٠ نسمة

آثار ومواقع تاريخية: عين الضيعة - عين السفلى - مغاور في منطقة القليعة قصر الشيخ محمود باشا بوهرموش. آثار بيت الشيخ عبد الخالق هرموش - بيوت قديمة أثرية.

عائلاتها: هرموش، العقيلي، القاضي، العيد، مصطفى، صادق، شرف الدين، ياغي.

مجلس بلديتها: يتألف المجلس الحالي لبلدية السمقانية من تسعة أعضاء هم خالد حسن هرموش رئيساً - حكمت القاضي نائباً للرئيس - الشيخ سليم العقيلي - فؤاد صادق - صلاح شرف الدين - حسين هرموش - وجدي العيد - زياد مصطفى - محمود ياغي.

بعض ما أنجزته البلدية من مشاريع وأخرى قيد الانجاز:

١. متابعة الاعمال في بناء دار البلدة.

٢. تطوير صيانة وتجهيز ملعب كرة السلة في البلدة وتجهيز فريق اللاعبين بالملابس والحاجات الرياضية.

٣. قامت البلدية بورشة تنظيف للأقنية قبيل فصل الشتاء كما قامت بتنظيف الطرقات الداخلية بما فيها مدخل البلدة.

٤. بادرت البلدية خلال فصل الصيف الى رش المبيدات تخلصاً من البعوض والحشرات.

٥. أجرت البلدية صيانة لبعض الطرق كما قامت بشق بعض الأقنية لتصريف مياه الامطار.

٦. تم إنشاء حيطان داخل البلدة لمنع انجراف الأتربة ولتجميل مناظر المواقع المحاذية للطرقات.

٧. مراكز هاتف للعموم موزعة على أحياء البلدة.

٨. أجرت البلدية ورشة صيانة للشبكة الكهربائية في البلدة تضمنت تبديل اللمبات وزيادة عددها ومد خطوط جديدة من النحاس.

٩. قدمت البلدية مساعدات مالية ومازوت للتدفئة لعدد من أبناء الضيعة المحتاجين، كما قدمت عيادة اسنان وكمية من الادوية

سؤال يستحق جواباً



مدخل السمقانية حيث النصب التذكاري للقاضي الشهيد وليد هرموش

الشأن البلدي في لبنان لم تعطه الدولة المنزلة التي يستحقها في المجال الإداري، لا ولا أولته الأهمية المناسبة لجهة ما يمثله ويتولاه من رعاية لشؤون المواطنين، وتفرد بالعلاقة المباشرة والأرتباط الوثيق معهم. فهناك مصالح وهموم وإهتمامات، في شتى المواقع المعاشة في نطاق المجتمع المدني.

ربما كان لهذا أسبابه المتوارثة والمتراكمة من الماضي البعيد حتى الحاضر الذي نحن فيه، وقد يكون الحاضر، ومستقبل الأيام القريبة، لا يبشران بحلّ مأمول بهذه المشكلة على نحو ما نراه واجباً وضرورة إجتماعية وذلك لسببين إثنين:

أولاً : عدم الشروع بتنفيذ خطة للإصلاح الإداري، كان قد حمل مسودتها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة إلى إجتماع الدولة المانحة في نيويورك عشية التاسع عشر من أيلول ٢٠٠٥،

ليشرح لمسؤولي هذه الدولة تفاصيل الخطة وأهدافها ونتائجها.

ثانياً : خلوّ خزينة الدولة اللبنانية، حالياً من المال اللازم لإنفاقه في مشاريع التنمية، مع تعليل المواطن بفسحة من الأمل بما قد يحمله له المستقبل القريب من طمأنة لقلقة، وتبديد لهواجس الخوف على مصيره.

فإذا ما تحولت الآمال، أو بعضها، إلى واقع حقيقي، وهذا ما نرجوه، أمكن ساعتئذٍ إعتقاد صيغة حل تنتشل العمل البلدي من الوضع المرير الذي يعاني منه، وتعيد إليه الدور الذي سُلِب منه وعطل مبادراته وشل إرادته الفاعلة.

ولكي يتم تحقيق ذلك لا بد من إنشاء وزارة خاصة بالبلديات، منفصلة مالياً وإدارياً عن وزارة الداخلية، وذلك لسببين:

الأول موضوعي، ويتصل بالهموم الكثيرة لوزارة الداخلية والأعباء الثقيلة المناطة بها لا سيما لجهة شؤون الأمن ومسؤولياته، بالغاً ما بلغ عدد موظفيها، وخالصاً ما خلص إستعدادهم للعمل وتضحياتهم للقيام بالواجب.

والسبب الثاني هو شكلي، ويدفع الى الفصل بين إدارتين مختلفتين الجذور والإنتماء، فالداخلية عسكرية المنشأ والملاحم والقسمات، في حين أن الشأن البلدي مدني الوجه والتوجه، منصرف بكليته إلى التعامل مع المجتمع المدني، وشتان العلاقة بين أساليب العمل ووظائفه في كلتا المؤسساتين، هذا فضلاً عمّا يفرضه التعاطي مع الشؤون الأمنية في غالب الأحياء من تحديات تستوجب إنصراف

المسؤول إنصرافاً كاملاً إلى مواجهة المشاكل الأمنية الطارئة، وغالياً ما يتم ذلك على حساب العمل البلدي المحكوم والمحاكم بالتأجيل مهما ألحت الحاجة إلى تنفيذه.

من هنا لا بد للشأن البلدي، إذا ما أولي ما يستحقه من عناية الدولة وإهتمامها، أن تخصص له وزارة مستقلة ترقى إلى مستوى أهم وزارة الدولة وأعزها حضوراً في ساحة العمل الوطني، لأنها ستكون الأدمى إلى تلبية طموحات المواطنين وتحقيق التنمية في المناطق اللبنانية بحسب ما تمليه الحاجة وما تقره الدراسات والبرامج العلمية الدقيقة.

إنه السبيل الوحيد لإطلاق عملية التنمية في الحواضر اللبنانية بعيداً عن تحكم الإدارة البيروقراطية المحكومة بالشلل والأفلاس. فهل ستبادر الدولة القادمة من فجر الحقيقة حاملة لواء الإصلاح الإداري، إلى تنفيذ هذا الاقتراح؟

سؤال يستحق الجواب

رئيس بلدية السمقانية
خالد حسن هرموش